

## القضاء فى عهد الخلفاء الراشدين

الخلافة نيابة عن صاحب الشرع فى الدعوة إلى الدين ، والمحافظة عليه ، وسياسة أمور الناس .

ومن مقتضيات أمور الخلافة أن يكون للخليفة سُلطة القضاء ، لأن له أن يتولى كل ما يقتضيه تدبير شئون المسلمين من أنواع الولايات ، ومن ذلك ولاية القضاء (١) .

### ● القضاء فى عهد أبى بكر :

كان أبو بكر يقضى بنفسه إذا عرض له قضاء ، ولم تُفصل ولاية القضاء عن الولاية العامة فى عهده ، ولم يكن للقضاء ولاية خاصة مستقلة . كما كان الأمر فى عهد رسول الله ﷺ ، إذ كان الناس على مقربة من النبوة ، يأخذون أنفسهم بهدئ الإسلام ، وتقوم حياتهم على شريعته ، وقلما توجد بينهم خصومة تُذكر .

ففى المدينة عهد أبو بكر إلى عمر بالقضاء ، ليستعين به فى بعض الأقضية ، ولكن هذا لا يعطى لعمر صفة الاستقلال بالقضاء .

روى عطاء بن السائب عن محارب بن دثار قال : « لما استُخلف أبو بكر قال لعمر ولأبى عبيدة بن الجراح ( عامر بن عبد الله الجراح ) إنه لا بد لى من أعوان : فقال له عمر : أنا أكفيك القضاء ، وقال أبو عبيدة : وأنا أكفيك بيت المال » (٢) .

---

(١) انظر : الأحكام السلطانية للقاضى أبى يعلى محمد بن الحسين الفراء الحنبلى ص ٣ وما بعدها ، طبع مصطفى البابى الحلبي وأولاده بمصر ، والأحكام السلطانية والولايات الدينية لأبى الحسن على بن محمد بن حبيب البصرى البغدادى الماوردى ص ٥ وما بعدها ، طبع مصطفى البابى الحلبي وأولاده بمصر .

(٢) أخبار القضاة لوكيع : ١/٤٠١ ، طبع المكتبة التجارية بمصر .

وذكر الطبرى فى تاريخه قال : « قال سفيان ، وذكره عن مسعر : « لما ولى أبو بكر قال له أبو عبيدة : أنا أكفيك المال . وقال عمر : أنا أكفيك القضاء ، فمكث سنة لا يأتيه رجلان » (١) .

أما خارج المدينة فقد كان أبو بكر يستعمل الولاة فى البلدان المختلفة ، ويعهد إليهم بالولاية العامة فى الإدارة ، والحكم والإمامة ، وجباية الصدقات ، وسائر أنواع الولايات .

وهؤلاء الولاة هم :

١ - عتاب بن أسيد - والى مكة - وقد ولاه الرسول ﷺ عليها بعد فتحها ، وأقره أبو بكر عليها .

٢ - عثمان بن أبى العاص - والى الطائف - وكان والياً عليها من قبل الرسول ﷺ ، وأقره أبو بكر عليها .

٣ - أبو موسى الأشعرى - والى زبيد وعدن وساحل اليمن .

٤ - معاذ بن جبل - والى إقليم الجند باليمن .

٥ - المهاجر بن أبى أمية - والى صنعاء - وكان قد فتحها بعد ردة أهلها فأقره عليها .

٦ - زياد بن لبيد - والى حضرموت .

٧ - يعلى بن أمية - والى خولان (٢) .

٨ - جرير بن عبد الله البجلي - والى نجران .

---

(١) تاريخ الطبرى : ٤٢٦/٣ ، طبع دار المعارف بمصر .

(٢) خَوْلَان : مخلاف من مغاليف اليمن منسوب إلى خولان بن عمرو ، فتح هذا المخلاف سنة ١٣ هـ فى عهد أبى بكر ، وقيل سنة ١٤ هـ فى عهد عمر . وأول من تولى إمارة هذا المخلاف : يعلى بن أمية . ( انظر : معجم البلدان لياقوت الحموى : ٤٠٧/٢ ، الناشر دار صادر - بيروت ) .

٩ - عبد الله بن ثور ، أحد بنى الغوث - والى حوش <sup>(١)</sup> .

١٠ - العلاء بن الحضرمي - والى البحرين .

١١ - عياض بن غنم الفهري - والى دومة الجندل .

هذه هي الولايات التي كانت في عهد أبي بكر الصديق رضي الله عنه ،  
وهؤلاء ولاته وقضاته عليها .

\* \* \*

### ● القضاء في عهد عمر :

تولى الخلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، فسار على نهج أبي بكر  
الصديق في أمر القضاء أول عهده ، ثم اتسعت رقعة الدولة الإسلامية ،  
وامتدت الفتوحات ، وظهر الإسلام على البلاد المفتوحة ، فنشر لواءه على بلاد  
فارس والشام في آسيا ، ومصر في إفريقيا . وأنشئ في عهده مصران  
جديدان : الكوفة والبصرة <sup>(٢)</sup> ، وكثرت مشاغل الخليفة ، وتشعبت أعمال الولاية  
في الأمصار ، وزاد النزاع والتشاجر ، فرأى عمر رضي الله عنه أن يفصل  
الولايات بعضها عن بعض ، وأن يجعل سلطة القضاء مستقلة ، حتى يتفرغ  
الوالي لإدارة شئون ولايته ، فأصبح للقضاء ولاية يزاوِلونه ، ولا يزاوِلون غيره  
من أعمال الحكم والإدارة ، فكان عمر بهذا أول من جعل للقضاء ولاية خاصة ،  
فعيّن القضاة في الأمصار الإسلامية ، في الكوفة ، والبصرة ، والشام ، ومصر ،

---

(١) رمال الحوش ، لبنى سعد ، والعرب تزعم أن « الحوش » بلاد الجن ، ( معجم البلدان :  
٣١٩/٢ ) .

(٢) البصرة أنشئت قبل الكوفة بستة أشهر ، وكان أول من غرس النخل بها أبو بكر ، وقال :  
هذه أرض نخل . واختلفوا في السنة ، فقيل : سنة ١٦ ، وقيل : سنة ١٧ ، وقيل : سنة ١٨ .  
( انظر : البصرة ، معجم البلدان : ٤٣٢/١ ، والكوفة : ٤٩٠/٤ ) .

وجعل القضاء سُلطة تابعة له مباشرة ، سواء أكان التعيين من الخليفة ، أو كان بتفويض أحد ولاته بذلك نيابة عنه . فقد كان يعيّن القضاء ، أو يكتب إلى واليه فى المصر أن يولى فلاناً القضاء عنده ، وهو الذى يكتب للقضاة ويراسلهم ، ويكتبون إليه ويراسلونه ، ويسألونه عما يشكل عليهم فيجبهم ، أى أنه كان الرئيس الأعلى للقضاة .

ولم يكن استقلال ولاية القضاء مانعاً لعمر رضى الله عنه من أن يفصل فى بعض القضايا ، وربما ترك بعض ولاته يمارسون القضاء مع السُلطة التنفيذية ، ويراسلهم فى الشئون القضائية ، فقد راسل المغيرة بن شعبة فى أمر القضاء ، وكان واليه على البصرة ثم الكوفة ، وراسل معاوية واليه على الشام فى النزاع القضائى ، وراسل أبا موسى الأشعرى وهو والٍ باليمن فى شأن بعض القضايا التى نظرها هناك .

وكان القاضى يُعيّن للولاية الإسلامية كلها ، سواء أكان تعيينه من قبل الخليفة ، أم كان من قبل والى بأمر من الخليفة ، وكان مقر القاضى حاضرة الولاية ، وإليه ترجع السُلطة القضائية فى ولايته (١) .

\* \*

#### ● إنكار استقضاء عمر :

أنكر بعض الباحثين أن عمر رضى الله عنه استقضى أحداً فى عهده ، سواء فى المدينة أو خارجها ، وذهب إلى أن القضاء جرى فى عهده على ما كان عليه الحال فى عهد أبى بكر رضى الله عنه ، من قيام الولاة أنفسهم بالفصل فى خصومات الناس . فلم يفصل عمر السُلطة القضائية عن السُلطة التنفيذية ، ولم يهد لهذا الأمر بتعيين قضاة مستقلين فى الولايات الكبرى .

(١) انظر : القضاء فى الإسلام ، تأليف الدكتور عطية مصطفى مشرفة ص ٧٧ ، ٧٨ - الطبعة الثانية - ، وتاريخ القضاء فى الإسلام ص ١٠٦ ، ١٠٧ .

واستدل أصحاب هذا الرأي بأدلة ، نوردناها هنا ونناقشها :

أولاً : استدلوأ بما جاء فى أخبار القضاة لو كيع قال : « أخبرنى أحمد بن أبى خيشمة ، عن مصعب الزبيرى ، عن مالك بن أنس ، عن الزهرى : « أن أبا بكر وعمر لم يكن لهما قاض ، حتى كانت الفتنة ، فاستقضى معاوية » (١) .

ويجاب عن هذا الدليل بأن هذه الرواية معارضة بما جاء فى غيرها ، حتى عن الزهرى نفسه من طريق آخر تفيد أن عمر استقضى .

فقد روى أحمد بن زهير بن حرب قال : حدثنا مالك بن إسماعيل بن سعد عن الزهرى قال : « ما اتخذ رسول الله ﷺ قاضياً ، ولا أبو بكر ، ولا عمر ، حتى قال عمر ليزيد بن أخت النمر : اكفى بعض الأمور - يعنى صغارها » (٢) .

وعن ابن عمر قال : « ما اتخذ النبى ﷺ قاضياً ، ولا أبو بكر ، ولا عمر ، حتى كان فى آخر زمانه ، قال له : « اكفى بعض الأمور » - يعنى صغارها » (٣) .

وعن السائب بن يزيد : « أن النبى ﷺ وأبا بكر لم يتخذا قاضياً ، وأول من استقضى عمر ، قال ليزيد بن أخت النمر : رد عنى الناس فى الدرهم والدرهمين » (٤) .

فهذه الروايات تثبت أن عمر بن الخطاب استقضى ، وتعارض رواية الزهرى

---

(١) أخبار القضاة لو كيع : ١/٥٠ ، طبع المكتبة التجارية .

(٢) رواه ابن سعد فى الطبقات .

(٣) رواه أبو يعلى ، ورجاله رجال الصحيح . ( مجمع الزوائد : ٤/١٩٦ ) .

(٤) رواه الطبرانى فى الكبير والأوسط ، وفيه ابن لهيعة ، وفيه ضعف ، وحديثه حسن ، وبقيّة رجاله رجال الصحيح ( مجمع الزوائد : ٤/١٩٦ ) ، وقال ابن عبد البر فى ترجمة السائب بن يزيد ابن أخت النمر : كان عاملاً لعمر على سوق المدينة ( ٢/١٠٥ ) ، وكان والده يزيد قبله كذلك .

الأولى النافية التى أفادت أن أول من استقضى « معاوية » ، وهى أقوى بالمتابعة ، فلا يقال : إذا تعارضت الروايات تساقطت ، لأن هذا عند عدم وجود مرجح ، والمتابعة هنا ترجح الإثبات على النفى .

كما يمكن الجمع بينها إذا لم نقل بالترجيح بحمل الرواية الأولى النافية عن الزهرى ، على أن المراد منها ترك أبى بكر وعمر القضاء بأنفسهما كما فعل معاوية ، وهذا لم يحدث فى عهدهما ، إنما كانا يقضيان بأنفسهما ، مع وجود من عهد إليه بالقضاء .

ثانياً : واستدل المنكرون بما رواه وكيع قال : « أهل المدينة ينكرون أن عمر استقضى شريحاً ، قالوا : والدليل على ذلك أنا لم نسمع له فى أيام عثمان ذكر ، وقالوا : كيف يوله على المهاجرين ولم نعرفه قط » (١) .

ويجاب عن هذا الدليل ، بأن المقصود بإنكار أهل المدينة تولية عمر لشريح قضاء الكوفة إنكار بعضهم ، يدل على هذا أن بعض أهل المدينة قد حضر تقليد عمر القضاء لشريح ، ومنهم عمرو بن العاص ، وعلى هذا فلا يلزم من عدم معرفة بعضهم عدم التولية ، ولا سيما أنه لم يؤل على المدينة .

وعدم ورود ذكر له فى أيام عثمان لا يدل على أن عمر لم يسند إليه قضاء الكوفة ، لجواز أنه لم تأت مناسبة تدعو لذكره فى أيام عثمان ، أو جاءت ولم يحضرها هؤلاء المنكرون .

أما كون شريح ليس من المهاجرين ، فهذا لا يُستدل به على أن عمر لم يوله ، لأن عمر نفسه عين قضاة من غير المهاجرين فى المدينة ذاتها ، حيث استقضى يزيد بن أخت النمر على المهاجرين .

---

(١) أخبار القضاة : ٢ / ١٩ .

أُضِفَ إلى هذا ما جاء فى الروايات الصحيحة من مراسلة عمر لشريح وتبادل الكتب بينهما ، مما يقطع بصحة تولية عمر له قضاء الكوفة .

ثالثاً : واستدل المنكرون بما قاله البيهقي فى تاريخه : « أول خليفة ولى قضاة الأمصار من قبله كان أبا جعفر المنصور » .

ويجاب عن هذا الدليل بأن ما ذكره البيهقي قاصر على خلفاء الدولة العباسية التى يؤرخ لها ، والثى كان أبو جعفر ثانى خلفائها ، وأخذ ينظم شئونها بعد استقرار الأمور فيها ، ولا يفهم من كلام البيهقي نفى تولية الخلفاء السابقين لعهد الدولة العباسية قضاة للأمصار ، لأن الوقائع الثابتة تأباه ، والروايات الصحيحة المسلمة تردده (١) .

يتبين لنا مما تقدم ، ومما جاء فى الأخبار الصحيحة ، أن عمر رضى الله عنه قد فصل القضاء عن الولاية فى بعض الولايات الكبيرة ، بعد اتساع الفتوحات واختلاط المسلمين بغيرهم ، وجعله سلطة مستقلة ، وطبق هذا فى ولايات : الكوفة ، والبصرة ، ومصر .

وأنة جمع لبعض ولاياته بين الولاية والقضاء إذا كان القضاء لا يشغلهم عن شئون الولاية ، وراسلهم بهذا الوصف فى شئون القضاء .

وأنة كان يقوم بالقضاء فى بعض الأحيان مع وجود قضاة له بالمدينة .

\* \*

● قضاته خارج المدينة ممن قصرهم عمر على القضاء وحده :

١ - عبد الله بن مسعود : ولاة عمر قضاء الكوفة ، فقد روى قتادة عن مجلز أن عمر بن الخطاب بعث عمار بن ياسر على صلاة أهل الكوفة . وبعث عبد الله بن مسعود على بيت المال والقضاء (٢) .

(١) انظر : أخبار القضاة لوكيع : ٢ / ١٩٠ وما بعدها ، وتاريخ القضاء فى الإسلام ص ١١٣

(٢) أخبار القضاة لوكيع : ٢ / ١٨٨

٢ - سلمان بن ربيعة : ولاء عمر القضاء على البصرة ثم القادسية .

٣ - شريح بن الحارث الكندي : ولاء عمر القضاء على الكوفة ، روى يسار عن الشعبي قال : إنَّ عمر بن الخطاب أخذ من رجل فرساً على سَوَم ، فحمل عليه فعطب ، فخاصمه الرجل ، فقال عمر : اجعل بيني وبينك رجلاً ، فقال الرجل : إني أَرْضَى بشريح العراقي ، فقال شريح : أخذته سليماً فأنت ضامن له حتى ترده صحيحاً سليماً ، قال : فكأنه أعجبه ، فبعثه قاضياً <sup>(١)</sup> .

٤ - أبو مريم الحنفى ، واسمه إياس بن صبيح ، ولاء عمر قضاء البصرة ، فلما وجد فيه ضعفاً عزله <sup>(٢)</sup> .

٥ - كعب بن سور الأزدي : ولاء عمر قضاء البصرة بعد عزل أبى مريم الحنفى .

روى الأصمعى عن الحسن بن فرقد عن الحسن البصرى قال : استعمل عمر ابن الخطاب على قضاء البصرة - بعد أبى مريم الحنفى - كعب بن سور الأزدي .  
وروى فى سبب ذلك أنه جاءت إلى عمر امرأة وكعب عنده ، قالت : يا أمير المؤمنين ، ما رأيت رجلاً قط أفضل من زوجى ، إنه ليبيت ليله قائماً ، ويظل نهاره صائماً فى اليوم الحار ما يفطر ، فاستغفرَ لها ، وأثنى عليها ، وقال : مثلك أنثى الخير ، واستحيت المرأة فقفلت راجعة ، فقال كعب : يا أمير المؤمنين ، هَلَا أعديت المرأة على زوجها ، إذ جاءتك تستعديك ؟ قال : أو ذاك أرادت ؟ قال : نعم ، فردت . فقال : لا بأس بالحق أن تقوليه ، إنَّ هذا زعم أنك جنتِ تشتكين زوجك ، أنه يجتنب فراشك ، قالت : أجل ، إني امرأة شابة ، وإني أتتبع ما يتتبع النساء ، فأرسل إلى زوجها فجاءه ، فقال لكعب : اقض بينهما ،

(١) إعلام الموقعين : ٩٨/١ ، « سَوَم » : أى أخذه ليجره ويقدر ثمنه .

(٢) انظر : الإصابة : ١٢٤/١ ، وأخبار القضاة : ١٨٩/٢



فإنك فهمت من أمرهما ما لم أفهمه ، فقال كعب : أمير المؤمنين أحق أن يقضى بينهما ، فقال : عزمتُ عليك لتقضى بينهما ، قال : فإنى أرى كأنها امرأة عليها ثلاث نسوة ، هى رابعتهن ، فأقضى له بثلاثة أيام ولياليهن يتعبد فيهن ، ولها يوم وليلة ، فقال عمر : واللّهِ ما رأيك الأول بأعجب من الآخر ، اذهب فأنت قاض على أهل البصرة (١) .

٦ - قيس بن أبى العاص القرشى : روى يزيد بن حبيب قال : « إن عمر ابن الخطاب رضى الله عنه كتب إلى عمرو بن العاص فى مصر بتولية قيس بن أبى العاص القضاء » . قال ابن لهيعة : قال يزيد : هو أول قاض قضى بها فى الإسلام (٢) .

\* \*

### ● قضاته خارج المدينة ممن جمعوا بين الولاية والقضاء :

١ - نافع بن عبد الحارث الخزاعى - والى مكة - ذكر ابن عبد البر أن عمر ابن الخطاب استعمله على مكة ، وفيهم سادة قریش ، ثم عزله وولى خالد ابن العاص بن هشام بن المغيرة المخزومى (٣) .

٢ - يعلى بن أمية ، حليف قریش - والى صنعاء - وهو الذى يقال له : يعلى ابن مُنية ، ومنية أمه ، وقيل : هى أم أبيه ، جزم بذلك الدارقطنى . استعمل أبو بكر يعلى ، ثم عمل لعمر على بعض اليمن ، فحمى لنفسه حمى ، فعزله ، ثم عمل لعثمان على صنعاء (٤) .

---

(١) أخبار القضاة : ٢٧٤/١ ، ٢٧٦

(٢) كتاب الولاية وكتاب القضاة للكندى ، أخبار قضاة مصر ص ٣ .

(٣) انظر : الاستيعاب فى أسماء الأصحاب لأبى عمرو يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمرى القرطبى المالکى ، ومعه الإصابة : ٥١ / ٣ .

(٤) انظر : الإصابة : ٦٣ / ٣ .

- ٣ - سفيان بن عبد الله الثقفي - والى الطائف .
- ٤ - عبد الله بن أبي ربيعة - والى الجُند : إفلیم باليمن .
- نقل ابن عبد البر أن عمر ولى على صنعاء والجُند عبد الله بن أبي ربيعة ، ثم ولى عثمان فولاه ذلك أيضاً <sup>(١)</sup> .
- ٥ - المغيرة بن شعبة - والى الكوفة .
- ٦ - معاوية بن أبي سفيان - والى الشام .
- ٧ - عثمان بن أبي العاص الثقفي - والى البحرين وعُمان .
- قال ابن عبد البر : استعمله رسول الله ﷺ على الطائف . فلم يزل عليها حياة رسول الله ، وخلافة أبي بكر رضى الله عنه ، وستين من خلافة عمر ، ثم عزله عمر ، وولاه سنة خمس عشرة على عُمان والبحرين <sup>(٢)</sup> .
- ٨ - أبو موسى الأشعري ، والى البصرة .
- ٩ - عمير بن سعد - والى حمص <sup>(٣)</sup> .
- ومن هؤلاء مَنْ أبقاه عمر على القضاء مع الولاية ، كما فعل مع معاوية ، ومنهم مَنْ فصل القضاء عن سُلطته ، وقصره على الولاية ، كما فعل مع المغيرة وأبى موسى الأشعري .

\* \*

### ● قضاة عمر بالمدينة :

- ١ - على بن أبي طالب رضى الله عنه .
- ٢ - زيد بن ثابت رضى الله عنه ، فقد روى عن نافع « أن عمر استعمل زيد ابن ثابت على القضاء ، وفرض له رزقاً » <sup>(٤)</sup> .

(٢) الاستيعاب : ٩١/٣

(١) الاستيعاب : ٢٩٠/٢

(٣) انظر : تاريخ الطبري - باب « عمال عمر على الأمصار » : ٣٤١/٤ ، طبع دار المعارف .

(٤) رواه ابن سعد فى الطبقات ، وانظر : أخبار القضاة لوكيح : ١.٨/١

٣ - السائب بن يزيد بن أخت النمر . قال ابن عبد البر : كان عاملاً لعمر على سوق المدينة . وسبق أن ذكرنا الأخبار الدالة على أنه كان يفصل فى القضايا الصغيرة (١) .

\* \*

### • كتاب عمر إلى أبى موسى الأشعرى :

يعتبر كتاب عمر إلى أبى موسى الأشعرى دستوراً قوياً فى نظام القضاء والتقاضى ، وقد اهتم كثير من أعلام الفقه الإسلامى بشرحه والتعليق عليه ، وأفاض ابن القيم فى الكتابة عنه فى كتابه « إعلام الموقعين » .

وترجم هذا الكتاب إلى اللغات الأخرى ، ترجمه « إميل تيان » إلى الفرنسية ، فى كتابه « تاريخ التنظيم القضائى فى الإسلام » ، وترجمة « هنرى كتن » إلى الإنجليزية ، وعدّه العلماء من المصادر الأصيلة لأصول المحاكمات (٢) .

ونحن نورد نص هذا الكتاب لأهميته :

« أما بعد .. فَإِنَّ الْقَضَاءَ فَرِيضَةٌ مُحْكَمَةٌ ، وَسُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ ، فَافْهَمْ إِذَا أَدْلَى إِلَيْكَ ، فَإِنَّهُ لَا يَنْفَعُ تَكَلُّمٌ بِحَقٍّ لَا نَفَازَ لَهُ ، آسَ بَيْنَ النَّاسِ فِي مَجْلِسِكَ ، وَفِي وَجْهِكَ وَقَضَائِكَ ، حَتَّى لَا يَطْمَعُ شَرِيفٌ فِي حَيْفِكَ ، وَلَا يَبْأَسُ ضَعِيفٌ مِنْ عَدْلِكَ ، الْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدْعَى ، وَالْيَمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ ، وَالصَّلَاحُ جَائِزٌ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ إِلَّا صَلَاحاً أَحْلَلَ حَرَاماً أَوْ حَرَّمَ حَلَالاً ، وَمَنْ ادَّعَى حَقّاً غَائِباً أَوْ بَيِّنَةً فَاضْرِبْ لَهُ أَمْدًا يَنْتَهَى إِلَيْهِ ، فَإِنْ بَيَّنَّهُ أَعْطَيْتَهُ بِحَقِّهِ ، وَإِنْ أَعْجَزَهُ ذَلِكَ اسْتَحْلَلْتَ عَلَيْهِ الْقَضِيَّةَ ، فَإِنَّ ذَلِكَ هُوَ أَبْلَغُ فِي الْعُذْرِ ، وَأَجْلَى لِلْعَمَاءِ ، وَلَا يَمْنَعُكَ قَضَاءُ قَضَيْتَ فِيهِ الْيَوْمَ فَرَاغْتَ فِيهِ رَأْيَكَ فَهَدَيْتَ فِيهِ لِرُشْدِكَ أَنْ تُرَاجِعَ فِيهِ الْحَقَّ ، فَإِنَّ الْحَقَّ قَدِيمٌ لَا يُبْطَلُهُ شَيْءٌ ، وَمَرَاجَعَةُ الْحَقِّ خَيْرٌ مِنَ التَّمَادِي فِي الْبَاطِلِ ، وَالْمُسْلِمُونَ عَدُولٌ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ ، إِلَّا مُجْرِباً عَلَيْهِ شَهَادَةُ زُورٍ ، أَوْ مَجْلُوداً

(٢) انظر : السلطة القضائية ص ٤٣٩

(١) الاستيعاب : ١٠٥/٢

فى حَدِّ ، أو ظَنِيناً فى ولاء أو قرابة ، فإنَّ الله تعالى تولى من العباد السرائر ، وستر عليهم الحدود إلا بالبينات والأيمان ، ثم الفهمَ الفهمَ فيما أدلى إليك مما ورد عليك مما ليس فى قرآن ولا سُنَّة ، ثم قايِس الأمور عند ذلك واعرف الأمثال ، ثم أعتمد فيما ترى إلى أحبها إلى الله وأشبهها بالحق ، وإياك والغضبَ والقلق والضجر والتأذى بالناس والتنكرَّ عند الخصومة ، أو الخصوم - شك أبو عبيد - فإنَّ القضاء فى مواطن الحق مما يوجب الله به الأجرَ ، ويُحسنُ به الذكر ، فمن خلصت نيَّته فى الحق - ولو على نفسه - كفاه الله ما بينه وبين الناس ، ومن تزَيَّن بما ليس فى نفسه شأنه الله ، فإنَّ الله تعالى لا يقبل من العباد إلا ما كان خالصاً ، فما ظنك بثواب عند الله فى عاجل رزقه ، وخزائن رحمته ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

قال أبو عبيد : فقلت لكثير - أى الذى روى عنه أبو عبيد - هل أسنده جعفر ؟ - أى الذى روى عنه كثير ، وهو جعفر بن برقان . قال : لا .

هكذا روى الكتاب ابن القيم ، ثم قال : وهذا كتاب جليل القدر ، تلقاه العلماء بالقبول ، وبنوا عليه أصول الحكم والشهادة ، والحاكمُ والمفتى أحوجُ شىء إليه وإلى تأمله والتفقه فيه <sup>(١)</sup> .

\* \* \*

(١) إعلام الموقعين : ٨٥/١ ، ٨٦ ، وقد عدَّد محمد حميد الله فى كتابه « مجموعة الوثائق السياسية » مواضع ورود الكتاب ، وهى :

١ - عيون الأخبار لابن قتيبة : ٦٦/١

٢ - البيان والتبيين للجاحظ : ٦٩/٢

٣ - الكامل للمبرد ص ٩

٤ - الأحكام السلطانية للماوردي ص ١١٩ - ١٢١

٥ - مقدمة ابن خلدون : ١٨٤/١

٦ - المبسوط للسرخسى : ٦٠/١٦ - ٦٥

٧ - السنن الكبرى للبيهقى : ١٨٢/١

## ● القضاء فى عهد عثمان :

ببيع عثمان بالخلافة فى نهاية ذى الحجة سنة ثلاث وعشرين للهجرة ، وكان على قضاء المدينة يومئذ : على بن أبى طالب . وزيد بن ثابت ، والسائب ابن يزيد بن أخت النمر - رضى الله عنهم - كما مرّ .

ويذكر بعض الباحثين أن عثمان لم يترك لأحد من هؤلاء القضاة الاستقلال بالفصل فى قضية من القضايا ، كما كان الحال فى عهد عمر رضى الله عنه ، بل كان ينظر فى الخصومات بنفسه ، ويستشير هؤلاء وغيرهم من الصحابة فيما يحكم به ، فإن وافق رأيهم رأيه أمضاه . وإن لم يوافق رأيهم رأيه نظر فى الأمر بعد ذلك ، وهذا يعنى أن عثمان رضى الله عنه قد أعفى القضاة الثلاثة فى المدينة من ولاية القضاء ، وأبقاهم مستشارين له فى كل شجار يُرفع إليه مع استشارة آخرين .

ويرى بعضهم أنه لم يثبت نص صريح يفيد الإعفاء ، وغاية ما ورد فى ذلك يدل على أن عثمان أقر قضاة عمر بالمدينة ، ولكنه تحمّل عنهم النظر فى كثير من القضايا الكبيرة مع استشارتهم فيها .

---

= ٨ - إميل تيان : ٢٣/١ و ١٠٦ - ١١٣

وفاته من المصادر :

١ - أخبار القضاة لوكيع : ٧٠/١ وما بعدها .

٢ - الأحكام السلطانية لأبى يعلى الفراء ص ٥١

٣ - سنن الدارقطنى ص ٥١٢

٤ - سيرة عمر بن الخطاب لابن الجوزى ص ١٣٥

وقد أنكر بعض الباحثين صدور هذا الكتاب عن عمر من المسلمين والمستشرقين ، وعلى رأسهم أبو محمد على بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسى ، كبير فقهاء الظاهرية فى عصره ، و« جولدسيهر » ، و« مرجوليوت » وذكروا مطاعن فى السند والمتن ، وناقش الدكتور أحمد عبد المنعم البهى هذه المطاعن مناقشة جيدة فى كتابه « تاريخ القضاء فى الإسلام » ص ١٢٤ - ١٣٩ ، وانتهى إلى التسليم بصحة صدور الكتاب عن عمر .

ومنشأ هذا الخلاف تعارض الروايات الواردة فى ذلك :

١ - روى البيهقى فى سننه ، ووكيع فى أخبار القضاة - واللفظ له - عن عبد الرحمن بن سعيد قال : « أخبرنى جدى . قال : رأيت عثمان بن عفان فى المسجد ، إذا جاءه الخصمان قال لهذا : اذهب فادع علياً ، وللآخر : اذهب فادع طلحة بن عبيد الله ، والزبير ، وعبد الرحمن ، فجاءوا ، فجلسوا ، فقال لهما : تكلما ، ثم يُقبل عليهم فيقول : أشيروا علىّ ، فإن قالوا ما يوافق رأيه أمضاه عليهما ، وإلا نظر ، فيقومون مُسَلِّمين ، ولا يُعلم أن عثمان بن عفان استعمل قاضياً بالمدينة ، إلى أن قُتِل فى ذى الحجة سنة خمس وثلاثين ، رحمة الله عليه .

٢ - جاء فى تاريخ الطبرى عند الكلام على أعمال عثمان :

« وكان على قضاء عثمان يومئذ زيد بن ثابت » وهذا يُشعر بأن عثمان أبقى زيداً على ولاية القضاء ، ويستلزم الإذن له بالفصل فى الخصومات .

وما دام الجمع بين النصين ممكناً ، فإن الأخذ به أولى من الأخذ بأحد النصين من غير مرجح .

ويُجمع بين النصين بأن عثمان أبقى قضاء المدينة للفصل فى بعض الخصومات ، ولكن بعضها الآخر من معضلات القضايا جعله خاصاً به ، مع استشارة أصحابه فيها ، ومنهم قضاته .

هذا فيما يتعلق بأمر القضاء فى مواطن الخلافة .

أما فى خارجها فإن ظاهر الروايات التاريخية يدل على أن عثمان رضى الله عنه أثر أن يترك أمر القضاء فى الأمصار للولاة أنفسهم ، يختارون له من يرون فيه الكفاية لتوليده ، أو يقومون أنفسهم بالقضاء مع شئون الولاية الأخرى ، ومما يرجح ذلك :

(١) أنه عزل كعب بن سور عن قضاء البصرة ، وأضافه إلى أبى موسى الأشعرى الذى كان والياً عليها .

(٢) وأنه لم يؤثر عنه الكتابة إلى قاض من القضاة ، والمأثور كتبه ورسائله إلى أمراء الأمصار ، وإلى أمراء الأجناد بالثغور ، وإلى عامة المسلمين ، وهذا يدعو إلى غلبة الظن بأنه جعل القضاء من اختصاص الولاة ، يتولونه بأنفسهم ، أو يعينون له مَنْ يستطيع القيام به .

\* \* \*

### ● ولاة عثمان :

وإذا كان أمر القضاء بالأمصار في عهد عثمان قد ترك للولاة ، فهناك أسماء ولاته في الولايات الكبرى ما داموا قد أصبحوا مسئولين أمامه عن القضاء .

- ١ - نافع بن الحارث الخزاعي - أمير مكة .
- ٢ - سفيان بن عبد الله الثقفي - أمير الطائف .
- ٣ - يعلى بن منية حليف بنى نوفل بن عبد مناف - أمير صنعاء .
- ٤ - عبد الله بن أبي ربيعة - أمير الجند باليمن .
- ٥ - أبو موسى الأشعري - أمير البصرة أولاً ، والكوفة فيما بعد ، وقد عُيِّن قبله عليها الوليد بن عقبة بعد عزل سعد بن أبي وقاص ، وسعيد بن العاص بعد الوليد .
- ٦ - عبد الله بن عامر بن كريز - أمير البصرة بعد أبي موسى .
- ٧ - معاوية بن أبي سفيان - أمير دمشق .
- ٨ - عمير بن سعد - أمير حمص ، ثم عبد الرحمن بن خالد بن الوليد .
- ٩ - عمرو بن العاص السهمي - أمير مصر ثم الإسكندرية .
- ١٠ - عبد الله بن سعد بن أبي السرح - أمير مصر (١) .

\* \* \*

---

(١) انظر : تاريخ الطبري ، تاريخ الأمم الإسلامية للخضري ، تاريخ القضاء في الإسلام ص ١٤٦ - ١٤٩ ، محاضرات تاريخ القضاء في الإسلام ص ٦٣ ، ٦٤

## ● القضاء فى عهد علىّ :

تولى الخلافة علىّ بن أبى طالب رضى الله عنه ، واقرنت توليته بالفتنة التى نجمت عن قتل عثمان وما تبعها من أحداث شقت صف المسلمين وقرت كلمتهم ، وأصبحت مواجهة تلك الأحداث لرأب الصدع شغله الشاغل ، وصرفته عن العناية الكاملة بشئون الولاية ، ومنها ولاية القضاء . لا سيما أن مدة خلافته كانت قصيرة ، لا تتجاوز أربع سنوات وتسعة أشهر ، إذ برىع بعد مقتل عثمان فى شهر ذى الحجة سنة خمس وثلاثين ، وقُتل فى رمضان سنة أربعين للهجرة .

وعلىّ نفسه كان علماً من أعلام القضاء الإسلامى فى فقهه وثاقب نظره ، تشهد له القضايا المتعددة التى فصل فيها بحذق ومهارة ، واشتهر بين الصحابة بذلك ، وكان عمر بن الخطاب ، يتعوذ من معضلة ليس لها أبو الحسن ، فجرى على الألسنة : « قضية ولا أبا حسن لها » وصار ذلك مثلاً . عن ابن مسعود قال : « كنا نتحدث أن أفضى أهل المدينة علىّ ، وكان عمر يتعوذ من معضلة ليس فيها أبو الحسن » (١) . وقد قال عمر كذلك : « أقضانا علىّ ، وأقرؤنا أبى » (٢) .



## ● حالة القضاء فى عهد علىّ :

عزل علىّ بعض الولاة الذين كانوا مشار الفتنه وولى غيرهم ، ولم يذعن لأمره بعضهم فبقى على ولايته ، وتفصيل ذلك يأتى فى كتب التاريخ .

وكان علىّ رضى الله عنه حريصاً على أن لا يتولى أمراء الأمصار القضاء بين الناس ، ليكون ذلك أدعى لتحقيق العدالة ، وأدفع للشبهة ، وأقوم للنظام ، وترك أمر اختيار القضاة للولاة الذين عينهم على الأمصار .

(١) رواه الحاكم وصححه .

(٢) رواه البخارى عن ابن عباس .



وفى الفترة القصيرة التى خضعت فيها مصر لعلى بن أبى طالب ، ولّى على قيس بن عباداة الأنصارى سنة سبع وثلاثين للهجرة . ثم عزله وولّى الأشتر ابن مالك النخعى ، ولكنه مات سريعاً ، فولّى بعده محمد بن أبى بكر حتى قُتِل ، وخرجت مصر من ولايته .

لم يكن هذا الصراع الدامى فى عهد على رضى الله عنه مانعاً له من أن يعطى للقضاء نصيباً من الاهتمام به وتنظيمه ، يدل على هذا رسالته التى أرسلها إلى الأشتر النخعى واليه على مصر حين كانت تابعة لحكمه ، وفيها يقول : « .... ثم اختر للحكم بين الناس أفضل رعيته فى نفسك ، ممن لا تضيق به الأمور ، ولا تُمحكه الخصوم ، ولا يتمادى فى الزلة ، ولا يُحصر من الفىء إلى الحق إذا عرفه ، ولا تستشرف نفسه على طمع ، ولا يكتفى بأدنى فهم دون أقصاه ، أوقفهم فى الشبهات ، وآخذهم بالحجج ، وأقلهم تبرماً بمراجعة الخصوم ، وأصبرهم على كشف الأمور ، وأحرصهم عن اتضاح الحكم ، ممن لا يزدهيه إطراء ، ولا يستميله إغراء ، وأولئك قليل ، ثم أكثر من تعاقد قضائه ، وأفسح له فى البذل ما يزيل عِلته ، وتقل معه حاجته إلى الناس ، وأعطه من المنزلة لديك ، ما لا يطمع فيه غيره من خاصتك ، ليأمن بذلك اغتيال الرجال له عندك » (١) .

فهذه الرسالة تعبر عن نظرة على رضى الله عنه إلى القضاء .

\* \* \*

---

(١) انظر : تاريخ القضاء فى الإسلام ص ١٥٣

« لا تمحكه الخصوم » : لا تجعله لجوئاً فى الخصومة .